الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2018/1/16

علق وزير المالية علي حسن خليل عبر حسابه على تويتر على رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، بالقول:
" البحث عن حجج لتغطية تجاوز الدستور لا تنفع وتزيد ارباك اصحابها وتخلق اشكالات جديدة".
وتابع: " لسنا بحاجة الى راي غب الطلب ويتعلق بموضوع غير مطروح اصلاً."
وتوضيحاً لما نشر في فتوى بناءً للطلب، فان مجلس القضايا في مجلس الشورى اصدر بتاريخ 1992/11/19 قراراً حمل الرقم 92/4-93 وقال حرفياً : " ان وزير المالية يجب أن يوقع على كل المراسيم التي يترتب عليها بصورة مباشرة ، وحتى بصورة غير مباشرة نتائج مالية أو اعباء على الخزينة."
" ولنعد للمرجع المستشار يوم قال : ان المرسوم لا يترتب عليه اعباء مباشرة بل غير مباشرة وبالتالي ليس بحاجة الى توقيع وزير المالية.
فاليقرأ معاليه القرار حتى لا يكرر الخطأ بالخطأ.

وكان الوزير خليل استقبل وفداً من مستخدمي المؤسسات العامة غير الخاضعة لقانون العمل عرض له مطالبهم بأحقية حصولهم على سلسلة الرواتب والرواتب وقد ابلغهم خليل ان مراسيم بهذا الخصوص قد صدرت، وان هناك مراسيم ستصدر في الايام المقبلة.

المكتب الإعلامي

وزارة المالية - رياض الصلح - بيروت – لبنان
هاتف: 01-956000 مقسم: 1605/1604 – فاكس: 01-982189
البريد الإلكتروني: mediaoffice@finance.gov.lb